وقفة نصيحة مع الدراسات التصحيحية
في
مفاهيم الجهاد والحِسبة والحُكم على الناس

حقوق الطبع لكل مسلم صادق راغب بالتقرب إلى الله عزَّ وجلَّ
دفاعاً عن العقيدة والتوحيد والمنهج الصحيح
فجزى الله خيراً كل من يطبعه ويُوزعه
والدال على الخير كفاعله

t y

١٤٣٣ – ٢٠١٢م

النَّاشِر :

النور للإعلام الإسلا

AL NUR ISLAMIC INFORMATION

Vesterbrogade 208 Box: 276 – 1800 Frederiksberg C. Denmark
Phone: (45) 2077 4828. E-mail: alnur1@hotmail.com

فحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلاَّ بالله العلي العظيم، وبالجملة فالسلامة من الخطر، أمرٌ يعِزُّ على البشر، فسترَ الله على من ستر وغفرَ لمن غفر:

فَـانْظُرْ إِلَيْهَـا نَظَـرَ الْمُسْتَحْسِـنِ ... وَأَحْسِـن الظَّـنَّ بِهَـا وحَسِّـنِ
وَإِنْ تَجِـدْ عَيْبـاً فَسُـدَّ الخَلَـلا ... فَجَـلَّ مَـنْ لاَ فِيـهِ عَيـبٌ وَعَـلا
وَالحَمْـدُ للهِ عَلَـى مَـا أَوْلَـى ... فَـنِعْمَ مَـا أَوْلَـى وَنِعْـمَ المَـوْلَى
ثُـمَّ الصَّـلاةُ بَعْـدَ حَمْـدِ الصَّـمَدِ ... عَلَـى النَّبِـيِّ المُصْـطَفَى مُحمَّـدِ
وَءَالِـهِ الأفَاضِـلِ الأخْيَـارِ ... مَـا انْسَـلَخَ اللَّيْـلُ مِـنَ النَّهَـارِ[1]

---

[1] الأبيات من «مُلحة الإعراب» للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبي محمد الحريري البصري (٤٤٦-٥١٦هـ/١٠٥٤-١١٢٢ م).

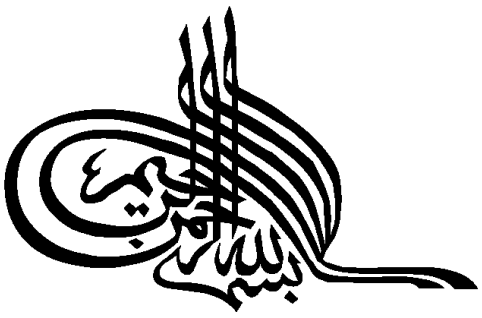
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى شهداء الجماعة الإسلامية المُقاتلة الليبية، وإلى الباقين على العهد ممن صاروا يحملوا همّاً أكبر من ليبيا، فزادت شوكتهم إذ امتدت من حلق الطاغوت القذافي وطائفته إلى حلوق طواغيت أُخر.

إلى حبيبيّ السابقين إلى غُرف الجنَّة إن شاء الله:

أبي يحيى/ أجدابيا.

وأبي الليث القاسمي.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على النبيِّ الأمين، وعلى آله، وصحبه أجمعين.

أما بعد:ـ

فقد اطلعتُ على الكتاب المُعنون باسم «**دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحِسبة والحُكم على النَّاس**»[1] والذي قُدِّم في وسائل الإعلام أنَّه مُراجعات فِكريَّة للإخوة المأسورين من أفراد الجماعة الإسلاميَّة المُقاتلة الليبيَّة، وذلك بوضعه في سِياق تراجعات الجماعة الإسلاميَّة المصريَّة وشُبهها ومآلاتها، وقد كنتُ قبل قراءتي الكتاب أعجبُ من وسائل الإعلام المُهتمَّة بشأن تراجع المسجونين وأمثالهم عن الجهاد ومنهجه كيف لا ينشرون عن هذه المُراجعات الليبيَّة ما نشروه عن مُراجعات المصريين الشهيرة، وكيف لا يُقيمون لها ضجَّة ورجَّة كما أقاموا لكلام سيد إمام في بحوثه ضدَّ المجاهدين وقادتهم، وكان هذا الوضع يُثير لدي الريبة فيما نُسب للمساجين الليبيين، وقد رأيتُ سببَ هذا الأمر واضحاً لمَّا اطلعتُ على ورقات الإخوة المقصودة، فعلمتُ أنَّ المُخالفين لمنهج المجاهدين رضوا بالعناوين العامَّة، أو بالعنوان الوحيد لها وهي المُراجعات أو

[1] نُشرت في شهر رمضان لعام ١٤٢٧هـ /٢٠٠٦م، وتتكون من ٤١٧ صفحة.

التراجعات دون تفاصليها الداخليَّة، لأنهم أدركوا ما أدركتُ بعد قراءتها، وهو إدراكٌ لا يحتاج لثاقب نظرٍ، ولا لذكاءٍ مميز لتحصيله.

إنَّك تقرأ هذه المُراجعات المزعومة باحثاً عن تلك القضيَّة المُهمَّة في أصل الخلاف بين منهج المجاهدين وغيرهم من فِرق العمل الإسلامي الأُخرى فلا تجدها، فتتَّهِم عينيك، فتعود مُنقِّباً ومحققاً لعلَّ بين السطور ما يجيبك فترتدَّ كما ارتدتَ في الأولى بلا جواب، وهي مسألة ظننتُ قديماً أنِّي سأجدها عندما قرأتُ في مباحث الجماعة المصريَّة فلم أجدها، ولكنِّي وجدتُ هناك العذر لعدم وُجودها، ذلك لأنَّ الجماعة المصريَّة ليست جماعة جهاد، بل هي جماعة حِسبة فقط، وحمل السلاح كان ثأراً لا منهجاً، لكن المُقاتلة الليبيّة ليست كذلك فلماذا قفزت هذه القفزة الهائلة في كتابها خارج بحث الوجود الشرعي لجماعات الجهاد وأصل قِيامها لتذهب إلى هذه المباحث الوعظيَّة!! والتعليميَّة!!؟!!

الأسماء التي قامت بالإشراف على هذه الدراسة[1] لا أعرفُ أعيانها بهذه الأسماء، ولم أتحقق من معرفتي بها وبأسمائها الحقيقية إلاَّ بشخصٍ واحدٍ وهو الشيخ الفاضل والأخ الحبيب سامي مصطفى الساعدي، والذي أعرفه باسم أبي المُنذر، وهو طالب علم لو قيل لي وبأيمان مُغلظة وعند ستار الكعبة أنَّ هذا الكتاب مؤلفٌ له، ومقصده فيه ترشيد!! العمل الجهادي، أو مُراجعة تاريخيَّة، أو إعادة تأصيل مباحثه لما صدَّقتُ الحالف قطّ مهما كان، وليس سبب إنكاري معرفتي لقوَّة ثبات أبي المُنذر تحت السياط أو السجن فهذا أمرٌ لم أُخبره من قبل في أخي، ولكن لمعرفتي حقَّ المعرفة بهذا الإنسان من جهتين:-

---

[1] وهم ستة من قادة المقاتلة: أميرها عبد الحكيم الحويلدي بالحاج (أبو عبد الله الصادق)، ونائبه خالد محمد الشريف، والمسؤول الشرعي سامي مصطفى الساعدي (أبو المنذر الساعدي)، والأمير الأول للجماعة مفتاح المبروك الذوادي (عبد الغفار)، والقائد العسكري مصطفى الصيد قنيفيد (أبو الزبير)، وعبد الوهاب محمد قايد (الأخ الأكبر لأبي يحيى الليبي - رحمه الله تعالى -).

أولاهما: أنَّ عِلْمَ الأخ أكبر من هذا الكتاب، ذلك لأنَّ المراجع التي سِيقت لمباحث هذه الدراسة هي كُتبٌ تُعطى لطلاب الثانويَّة الشرعيَّة ليدبُّوا معها الدبيب الأول في القراءة الشرعيَّة المُعاصرة أو هي كُتُبٌ تُعطى لما يُقال له الحلقات المفتوحة للمنخرطين حديثاً في بعض الجماعات الإسلاميَّة كجماعة دُعاة لا قُضاة، وأبو المُنذر أكبر مِن أنْ يكون مراجع مباحثه ودراسته أمثال كُتب الصلابي والصاوي والعودة، لأنَّ هذه كُتبٌ لا تصلح لتأصيل العلوم ولا لِفضِّ النزاع في مسائل الخلاف المُعاصر بين مناهج العمل الإسلامي.

والأُخرى: أنَّ أبا المُنذر ـ هكذا أعلمه عن يقين ـ يعلم أصل الخلاف بيننا وبين غيرنا، ويعلمُ ـ بيقين ـ عِلَّة وجود جماعات الجهاد، ولم يأتِ على هذا الأصل وهذه العِلَّة بكلمةٍ واحدةٍ، ولذلك فإنِّي أتصور أنَّ هذه الدراسة قد وُضِعت على الوجه التالي: كتبها كاتبٌ ما، ولِنَقُلْ أنه الدكتور الصلابي أو بعض مَن يلوذ به ممن قد اهترأت أذهانهم بعبارات بعض المُعاصرين كقولهم: نحن دُعاة ولسنا قُضاة، وكانت تُعرض بفقراتها المُفردة للإخوة هناك في السجن المُظلم فلا يرون فيها إلاَّ كلاماً حسناً غير مردودٍ في جُملته، فلما انتهى إلى خاتمته رضوا بحُكم الواقع وهو كتابة هذه الكلمات المُريبة :ـ

أُعدَّت تحت إشراف!!؛ أي أنها على الأغلب لم تُكتب منهم، وليسوا هم واضعيها، ولا مباحثها كانت من اختياراتهم بل هي كتابة قد أُعدِّت تحت إشرافهم، ولو أردنا تقريب معنى هذه الكلمات إلى أقرب ما تُقال فيه هذه الكلمات لَكانت أشبه بما يكتبه طالب ثانوي ويُشرف عليه أستاذ يُدير له جوانب الإتقان التِّي تتلائم مع مُستواه ويكون همُّ الطالب إرضاء أستاذه بالاستكثار من أقواله، وباتخاذ كُتبه مراجع لبحثه ليُظهر الولاء والقُرب والتأثر. والحقّ أنَّ مستوى كاتب هذه الدراسة هو طالب ثانوي لا غير، لم يستطع قط أن يخرج عن سطوة شخصٍ يحيط بهذه الدراسة وتقييمها ألا وهو الدكتور الصلابي، وهو دكتور قد

قرأتُ أغلب كُتبه المنشورة قبل سجني وخاصة كتابه الذي رقَّاه لدرجة الدكتوراه «فقه التمكين» وكُتبه التاريخية!! فعلمتُ أنَّه حكواتي بامتياز وفقط، ومَن قرأ هذا الكتاب؛ أي «الدراسات التصحيحيَّة» عَلِمَ أنَّ كاتبه يحب هذا الحكواتي أو يخافه أو يرجو منه منفعة مُؤلمة، إذ أنَّ هذا المؤلف يضع كُتُبَ هذا الرجل مراجع في كلِّ بابٍ، فيما هو من أصل الموضوع أو خارجه، فمرجع ما يقوله الغزالي هو كتاب الدكتور الصلابي «دولة السلاجقة» ومرجع ما يقوله عن سيرة عليٍّ رضي الله عنه هو كتاب الصلابي.

ومرجع ما يسوق من أخبار التابعين كتاب الدكتور الصلابي «الدولة الأُمويِّة».

ومرجع الأخبار النَّبويَّة كتاب الدكتور الصلابي «السيرة النَّبويَّة».

ومرجع ما يقوله ابن حمدان في الفتوى والمستفتي كتاب الدكتور الصلابي «فقه النَّصر والتمكين».

ومرجع أخبار عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتاب الدكتور الصلابي «خيل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب».

بل إنَّ شرح الحديث يُؤخذ من كُتب الصلابي كما في صـ٦٠ في شرح حديث: «إنَّ العلماء هم ورثة الأنبياء». وكما في صـ٣٠٦ حيث يُوثِّق تخريج حديث رواه أحمد بإعادة القارئ إلى كتاب للصلابي[١].

وينقل عنه الكاتب كلاماً ليس من دُرر العِلم ولا من خواصِّ الاستدلال والنظر ليجعل القارئ يعود إلى ما يكتبه هذا الدكتور. انظر صـ٣٢٣، وكما في صـ٣٢٠، وكما في صـ ٢٩٩، وصـ٢٩٧، وصـ ٢٧٨.

---

[١] ويحلو لأحمد الريسوني إلا أن يصف ما كُتب بقوله: «فقد استشهد المؤلفون بمئات من النصوص الحديثية ونصوص العلماء القُدامى والمحْدَثين، وكان ذلك كله معزوًا إلى أصحابه، موثقاً من مصادره ومراجعه»!!.
وكيف له أن يقول عكس ذلك، وهو واحدٌ ممن أُرسل إليهم الكتاب لإعطاء رأيهم فيه، وممن زكوه، مع ثلة ممن يسمون بالمشايخ على رأسهم يوسف القرَضاوي، وسلمان العودة، ومحمد الشنقيطي..

ومن العجب أن يكون النقل عن أعلام الموقعين بواسطة كُتب الصلابي، كما في صـ ٢٢٥.

ولا يُوجد مبحثٌ أُصولي يتعلق بمباحث هذا الكتاب إلا ومراجعه مراجع الطلاب المُبتدئين، ومَن عَلِمَ ما أعلمُ من الأخ أبي المنذر عَلِمَ أنَّه ليس كذلك (فليس هو بمبتدئ، ولا هو جاهل بما عليه أهل الجهاد)، ولو كان هو واضع الكتاب، وهو يعلمُ أنَّه يخاطب أقواماً ليست هذه المراجع عندهم بشيء، ولا يحتجّ بها لشيء علمي في نوازل العصر، لم يقبل أن يعيد المجاهدين عن طريقهم إلى طريق جماعة الصلابي ـ دُعاة لا قُضاة ـ عن طريق هذه المراجع والاعتماد عليها، واعتماد أُصولها، فإنَّ المُخالفين لجماعة ـ دُعاة لا قُضاة ـ التي يُسوِّقُ لها كتاب «دراسات تصحيحيَّة» أكبر في علومهم ومناهجهم من هذه الكُتب، وأعلم من أصحابها، وأبو المُنذر يعلمُ هذا تمامَ العِلْمِ.

ومما يزيد الأمر بياناً أنَّ قاعدة ـ دُعاة لا قُضاة ـ التي تلتصقُ بالكتاب التصاقَ العِنب بالنون يعلم أبو المُنذر المُؤاخذات العلميَّة والشرعيَّة عليها عند المُخالفين من أصحاب المنهج الجهادي لأنَّه كان يعيشُ معهم ويسمعُ لهم ويقولُ قولَهُمْ، ومع ذلك فإنَّ الكتاب والكاتب تعامل معها على اعتبار أصلها وقبول المختلفين حولها، ولو أراد حقاً أبو المُنذر ـ إن كان هو واضع الكتاب لَناقشَ ما كان يقوله هو في ردِّ هذا الشعار المرفوض، لكنَّ الكاتب لهذا الذيل الهجين في اعتماده على هذه القاعدة نسي ذلك لأنَّه في الحقيقة لا يظن وجود مخالفٍ لها، وسبب ذلك أنَّه ممن نشأ عليها، وتربَّى عليها، وكان وما يزال تحت رايتها منذ أنْ وعى على دينه حتى كتبَ هذا الذيل الهجين.

أبو المُنذر الساعدي يعلم ـ باعتباره كان ضابطاً شرعيّاً للجماعة الاسلامية المُقاتلة في ليبيا ـ أنَّ عِلَّة الجهاد ضدَّ طاغوت ليبيا القذافي وطائفته هي الردَّة، ولَّما كانت كذلك فإنَّه يعلمُ أنَّ الجهاد حينئذٍ يكون واجباً وفريضةً لا اختياراً، وهذه

المسألة لم يأتِ عليها الكتاب قط، فالكاتب وإنْ كان يرى الجهاد في البلاد المحتلة للأجنبي كفلسطين والعراق وأفغانستان إلا أنَّه لا يراه في ليبيا، ولو كان الكاتب هو أبو المُنذر الساعدي ويريد تقويم مسيرته السابقة لَعَلِمَ أنَّ العِلَّةَ في الحالين ـ الأجنبي والوطني!!ـ واحدة، بل إنَّها في القذافي أشدّ، فإن مُنِع الجهاد لِعِلَّةِ المفسدة وفوات المصلحة التي يسوقها الكتاب، وحينها سيكون الجهاد ممنوعاً في البلاد المحتلة من أجنبي كما هو ممنوعٌ في ليبيا.

وهذه المسألة التي لم يفهمها واضع الكتاب، لأنَّه ليس من أهل جماعات الجهاد، ولا يعلم طريقة فهمهم ولا منهجهم الأُصولي السديد في بحث هذه المسألة، ولذلك ذهب يضربُ في التِيه والإكثار من الكلام في الحوادث التاريخيَّة والخروج على الحاكم المسلم الفاسق والظالم، وهي ليست مبحث الخلاف بين المُتنازعين، ومَن قرأ كُتُبَ المُخالفين لجماعات الجهاد رأها تذهبُ بعيداً عن هذه المسألة، وكان الشيخ أبو المُنذر في حرِّيته يعلمُ انحراف المُخالفين في مباحثهم لهذه المسألة، فهل يذهب الشيخ بعيداً وقد قرر أن ينتقل إلى عَدوة جماعة ـ دُعاة لا قُضاة ـ لِعِلْمِهِ أنَّ رِدَّةَ القذافي محسومة والجِدال فيها مُذْهِبٌ للعقل والدين؟ أم أنَّ واضعَ الكتاب ليس هو أبو المُنذر الساعدي؟!

لقد طال الكتاب في المسائل العلميَّة المُطلقة ولم ينزل إلى الواقع إلا في موضعين يسيرين فلامسه مُلامسة الخَجِل الضعيف، **الأول**: صـ ١٨٤ حيث يقول:ـ

«إننا اليوم ـ ومن واقع تجربتنا في ليبيا ـ نشعرُ بالأسى العميق عندما نتذكر المُواجهات التي حصلت في بلادنا وذهب ضحيتها أبناء هذا البلد، ويزداد الأمر سوءاً حين تستحكم الغفلة من نور العِلم النافع في ظل غياب العلماء الربانيِّين فتجتمع قِلَّة العِلم وضحالة التجربة وجموح العاطفة والاحتكام إلى السلاح، فهل يأتي اليوم الذي نرى فيه بوادر الوِفاق بين الجميع على كلمة سواء هي كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله، لِتَنْصَرِفَ الهِمم لخدمة دين الإسلام وتشمِّر

السواعد المُخلصة لبناء بلاد المسلمين المحتاجة لجهد كافة أبنائها، وتصطف الصفوف للدفاع عن المُقدسات ضدَّ أي غاصبٍ أو طامعٍ، إننا نعتقد أنَّه بالإمكان أن يحصل ذلك إنْ وفقَ الله الجميع، نسأل الله أن يكون ذلك قريباً، ويرحم الله عبداً قال: آمين».

وهذه المُلامسة أحلفُ بالله أنَّ رجلاً مِن العِلْمِ في شيءٍ يحترم ويُقتدى به بريءٌ منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب عليهما السلام، فإنْ كان الإخوة الذين أشرفوا عليها كذلك فإنَّها مرَّتْ من تحتهم دون مُراجعة منهم، فإنَّ رَكاكتها وفساد لُغتها صياغةً وقبولاً أمرٌ بيِّنٌ لا يقبله طالب العِلم المُقتدى به.

والآخر: هذه عبارةٌ كما يقولون قديماً «مُلغَّزة»، وكما يقول عوام بلادي: «ملغومة»، إذ فيها حيل الكلام الذي يجريه حكماء العشائر عند فضِّ الخصومات، فلا يُدان أحدٌ، وكذلك يتهم كل أحد، فهي كلمة لو أراد واضعها أن يقول بأنَّ النظام الليبي وعلى رأسه الطاغوت القذافي مدعو إلى «لا إله إلا الله محمد رسول الله» كما دعا القرآن أهل الكتاب: ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ﴾ [آل عمران: ٦٤]، لأنَّهم ليسوا من أهلها، كما القذافي ليس من أهل «لا إله إلا الله» لَكان الكلام دالاً على مُراده تمامَ الدلالة.

ولو أراد قائلها بيان غصب القذافي لمقدسات المسلمين، ويُريد أن يحرِّض على اصطفاف الصفوف لنزع هذا المغصوب منه، لَدلَّ كلامه تمامَ الدلالة على هذا المُراد.

ولو أرادَ قائلها بيان أنَّ غياب العلماء الربانيِّين هو سبب دخول عشرات الآلاف من المسلمين في طائفة الردَّة مع القذافي حيث حاربوا وقاتلوا المجاهدين لَدلَّ الكلام على هذا بلا شك.

ولو أرادَ قائلها بيان أنَّ ما فعله القذافي وطائفته المُرتدة مِن قتل العلماء وشنق الشباب المسلم في رمضان ورِدَّته في الحُكم والتشريع والاعتقاد هي سبب هذه المُواجهات لَكانت عبارته واضحة جليَّة.

ومما «لَغَّز» واضعها أنَّه لم يحكم للمُتخاصمين في هذه المُواجهات إلا بحُكْمِ الواقع الجغرافي وهو قوله: «أبناء هذا البلد»، مع أنَّ الجماعة الاسلامية المُقاتلة في ليبيا إنَّما قتلتْ مَن قتلتْ مِن الشرطة والجيش والمُخابرات لأنَّهم طائفة ردَّة غير مسلمة، فإنْ كان واضع هذه الكلمات من هذه الجماعة المُقاتلة ثمَّ تركَ القِتال مُعتذراً عنه، ومُتراجعاً لثبوت خطَّته عنده لَذكر حُكْمَ هذه الضحايا الذاهبة، خاصَّة أنَّه قد أطال النفس في إقرار مسائل الحُكْمِ على النَّاس.

حقاً إنَّ كاتب هذه الكلمة الغريبة؛ والتي أراها مُلصقة في جِدار البحث إلصاقاً بالقُوَّة، لِتُنَبِئَ أنَّ صاحبها صاحب تَلْغِيزٍ مُتْقِنٍ، وإنْ كان ضعيفَ العِلْمِ بالعربية وفُنونها.

أما المُلامسة الخجولة الأُخرى فهو قوله صـ١٩٤ في الخاتمة: «إننا نُنوِّه إلى أنَّ القتال الذي يحدث في ديار المسلمين يكون على ثلاثة أضرب:ـ

١. قِتالٌ ضدَّ المُستعمر الأجنبي إذا غزا بلدةً من بلاد المسلمين.

٢. قِتالُ الفتن.

٣. الخروج على الحُكام من أجل تغيير الأوضاع السياسية أو الإصلاح، وقد ذكرنا رأينا في ذلك وهو أنه لا يجوز شرعاً استخدام السلاح من أجل الإصلاح أو التغيير في بلاد المسلمين، وقد أوضحنا في غير موضعٍ من هذه الدراسة هذه الأدلَّة ويمكن تلخيصها في:ـ

أ. الأدلَّة والنصوص الشرعية الدالَّة على النهي عن الخروج على الوُلاة والحُكام ونقلنا فيها أقوال وتفسيرات السلف.

ب. المدَّة التاريخيَّة :ـ والتي اتفق أهل السنَّة والجماعة ـ إثر النتائج السلبية المُترتبة عليها، على تحريم الخروج على الأئمة والوُلاة، واتفاقهم على أنَّ الصبر والدعوة بالحُسنى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو السبيل الصحيح في ذلك.

ج. ضوابط النهي عن المنكر: والتي أوضحناها بصورة أكبر في مبحث «الأمر بالمعروف». وقد ذكرنا فيها أقوالَ أهل العِلْمِ الصريحة التي تنصُّ على عدم جواز استخدام السلاح في تغيير المُنكر إلا للسلطان أو مَن يُوكله، ولا يجوز لأفراد الرعية». انتهى.

وما قِيلَ في المُلامسة الأولى يُقال هنا ويُزاد بأنْ يُقال :ـ

إنَّ قوله: «الخروج على الحُكام من أجل تغيير الأوضاع السياسية أو الإصلاح... » إلى آخر الكلام. هو كلام لا يبحث قط في أُسِّ قواعد جماعات الجهاد ضدَّ طوائف الردَّة، إذ قد خلا الكتاب كُلياً من هذه المسألة، كما خلا من مباحثها الأُولى، والتي تتعلق بالأمور التالية :ـ

حُكم الله تعالى في القذافي وطائفته المُرتدَّة، فالجماعة المُقاتلة قامت لاعتقادها أنَّ القذافي وطائفته قد ارتدُّوا عن الإسلام ردَّة مغلظة لأمور قد تقررت في أصول الدين، وقد حَكمَ جَمْعٌ من علماء المسلمين بهذا، وقد تجد الكثير ممن يُنازعك في تكفير بعض الطواغيت الذين لا يُصرِّحون بردَّتهم، لكنَّ القذافي ـ لطيشه ـ قد رفعَ عقيرته كثيراً بما لا يخفى مِن المُكفِّرات اليقينيَّة، ومَن تابعه من الطائفة هم على مثل ما هو عليه من الطيش والردة، وهم يُصرِّحون بهذا في أُمورٍ متعددةٍ، وكاتب هذه «التصحيحات» لم يُعَرِّجْ قطّ على هذه المسألة، بل يُشْعِرُ القارئَ أنَّه قد احتال كلَّ الحيل حتى لا يأتي على فمها، وقد أطال الكاتب النَفَسَ في مبحث الاعتقاد وما يتعلق به، وهي مسائل لا تصحيح فيها لمسيرة الجماعة المُقاتلة، فالذي قِيل في الدراسات هو قولهم قبلها بلا تصحيح ولا غيره، لكنَّ الجديد فيها

هي المراجع الحديثة التي أراد الكاتب الاستكثار منها تمريراً لرسالة ما قد تقدمت الإشارة لها، ولكن مما تعجب له هو إطالة النَفَس في مسائل لا علاقة لها بالتصحيح المزعوم البتة، بل وليس لها أي علاقة بمبحث الحُكم على النَّاس مثل مسألة العلاقة بين الإسلام والإيمان، ذلك لأنَّ المُختلفين فيها من أهل العِلْمِ لا يختلفون في طُرُقِ الحُكْمِ على النَّاس بالإسلام والفِسْقِ والكُفْرِ، وكأن واضعها أراد أن يقول ويصرخ: «يا قوم أنا أفهمُ هذه المسائل». ونحن نقول له: صدقتَ.

لكن نقول له أنتَ يا مسكين لم تفهم ولم تحطْ بأقوال العلماء في مبحث العلاقة بين الحقيقة الشرعيَّة والحقيقة اللغويَّة، بأنَّ القول الذي سُقته فيه خلاف بين أهل العِلْمِ، لكن مما يخرجكَ من دائرة الحرج إلى دائرة الإعذار أنَّك مبتدئٌ ومراجعك لم تُسْعِفُكَ في هذا.

وهذا التنبيه مع عدم أهمِّيته في ما نحن فيه، لكن نقوله عندما يأتي أحدهم ويدَّعي العلميَّة العالية، والدراسة العميقة، ليُصحح مسيرة الجهاد، فيفرغ طاقته في مبحث العلاقة بين الإسلام والإيمان فارداً عِلْمَهُ الضيِّق بأوسع مما هو عليه، ويُعرض عن أُصول المسائل والقضايا الخلافيَّة المهمَّة.

كان على الكاتب المُبتدئ أنْ يبيِّن خطأ الجماعة المُقاتلة في تكفيرها المُشرِّعين والحاكمين بغير شريعة الرحمن، إذ لو ثبتَ أنَّ هذا الفِعْلَ غير مكفرٍ لَسَقَطَت بَعده بلا مشقة حجَّة من حمل السلاح ـ وُجُوباً ـ ضدَّ هؤلاء المرتدين من غير هذا التطويل وادعاء العلميَّة.

لقد أطالَ الكاتب النفَسَ في بيان كيفيَّة عقد الإسلام للمُعَيَّن، وهي مسألة كما تقدم لا جديد فيها عند جماعات الجهاد، بل هم أئمتها، والمُخالفون لهم يعلمون أنَّه لا يُوجد في ساحات العمل الإسلامي من يردّ عليهم بطُرُقٍ عِلْمِيَةٍ صحيحةٍ إلا جماعات الجهاد، وأمَّا أمثال جماعة الصلابي ـ دُعاة لا قُضاة ـ فليس عندهم إلا سبب المرض وعِلَّتِهِ وهو ما ذكره الكاتب تحت عنوان: «أسباب

الخلل في الحُكم على المعين» صـ٣٧، فإنَّ أفراد هذه الجماعة هم من يأخذ الأحكام الفقهيَّة مِن الخطب الوعظيَّة والمقالات الدعويَّة، وهم مَن يخلط بين الداعي المُفوَّه وبين العالم الفقيه، أما السبب الثالث المذكور وهو إغفال التنبيه على الفوارق الجوهريَّة بين الدليل الواقع فهو هواء، ولا يقوله طالب علمٍ قطّ بل هو داخلٌ في كلام الوعَّاظ الذين لا فقه عندهم.

ثمَّ عرَّج الكاتب ـ مُنْتَفِخاً ـ إلى مسألةٍ هجينةٍ في البحث وهي: هل النطق بالشهادتين يستوجب دخول الجنَّة؟. فهي مسألة أُشهدُ الله أنَّ كاتبها واعظٌ حكواتي بامتيازٍ، ومَن قرأ كلام أهل العِلْمِ فيها ثمَّ قرأ كلام هذا الكاتب عَلِمَ أنَّ مَنْزَعَ الكاتب هو الوعظ لا غير، وهو وعظٌ حسنٌ لكن ليس هذا موضعه، ولا هي مسألة من مسائل التصحيح لِما كانت عليه الجماعة المُقاتلة، لكن قد يكون مع الإخوة في السجن شباب مبتدئون فلا حرجَ أن تُقدِّم لهم هذه الورقات، لا أن تُقدِّم لقادة جماعات الجهاد ليتركوا ما هم عليه ويلتحقوا تائبين إلى جماعة دُعاة لا قُضاة.

أقول بعد أنْ أطالَ الكاتب النفس في هذا المبحث إذ أخذ منه خمسين صفحة إلا أنَّه ضَعُفَ وتراجعَ عن أهم مبحثٍ في هذه المسألة، وهي بم ينتقض عقد الإسلام؟ ذلك لأنَّ طلبة العلم في جماعات الجهاد يعلمون قول أهل العلم في هذه المسألة وهي أنَّ لحوق المرء بالكُفر أسرع من لحوقه بالإسلام[1]، وسبب الهروب من هذه المسألة معلوم لأنَّ أضواءها ستكون مسلَّطة على المجرم المرتدِّ القذافي وطائفته، وحينها ستنكشف اللعبة وتحرق طبخته التصحيحات العظيمة، وكذلك المُراجعات المزعومة.

[1] قال الإمام السمعاني رحمه الله تعالى: «ولحوق الرجل بالكُفر أسرع من لحوقه بالإسلام». كتاب «الإصطلاح» الجزء الأول، صفحة ٢٩٥. طبعة دار المنار.

لقد هربَ الكاتب من مسألة الحُكم على الطائفة، فإنْ أطال النفس في الحُكم على المُعين ولم يأتِ قطّ على هذه المسألة، وكان المُشرف على الرسالة يُصرُّ على كلمة المُعين في مبحث الاعتقاد، لِعلمه أنَّ الحُكم على الطائفة له مسلكٌ آخرٌ غير الحُكم على المُعين، وسبب هذا الهروب أنَّ الجماعة المقاتلة ـ وهو هروبٌ على صواب في هذا عندي ـ لم تكن تحكم على المُعيَّنين في طائفة الردَّة بالردَّة، بل يُفرِّقون في الحُكم على الطائفة والحُكم على النَّاس كما يُفرَّق بين الحُكم على الدار والحُكم على المُعين، وهذه مسألة كان فيها الخلاف، وما زال بين أفراد جماعات الجهاد، وهي مسألة تصوريّة فقط، وطالب العلم في جماعات الجهاد ـ لا شيوخها، لو أرادَ الانتقال من جماعات الجهاد إلى جماعة دُعاة لا قُضاة لبَيِّنَ قوله في هذه المسألة، إذ لا يصحُّ انتقاله وتصحيحه وتغيره إلا بإدراك معالم جديدة تُبيِّن خطأ جماعات الجهاد فيها عنده، وهي مسألة من خصوصيات جماعات الجهاد التي لا تفقهها جماعات الانحراف الأُخرى، ولا تعلمها، بل ولا تصوُّر لهم فيها، ولَمَّا كان الكاتب من هؤلاء فإنَّه كتبَ التصحيح كما يفهمه لا كما تحتاجه مسائل الخلاف حقيقة.

لقد هربَ الكاتب من مسألة لها تعلّق بالخلاف بين جماعات الجهاد وبين جماعة دُعاة لا قُضاة، وهي مسألة الحُكم على الدار، لأنَّ جماعات الجهاد لا تُقاتل أفراداً مقدوراً عليهم فيقع السؤال في حُكم إسلامهم أو غير إسلامهم، إنَّما هي تُقاتل طوائف ممتنعة بقُدرة، هذا أمرٌ، وأمرٌ آخرٌ أنَّ هذه الطوائف مُتغلِّبة على ديار المسلمين، وهذا يُوجب على السالك في طريق التغيير والإصلاح أن يبحث في حُكم الدار بعد تغلُّبِ هذه الطوائف عليها، والكاتب لم يأتِ على هذه المسألة

بشيءٍ، والتصحيح لجماعات الجهاد يُوجب بيان خطأهم في هذه المسألة، ولكن أنَّى للمبتدئ أن يُدرك شَأْوَ البازِلِ[١] !!.

زعم الكاتب أنَّ الأدلَّة والنصوص الشرعيّة دالَّة على النهي عن الخروج على الولاة والحُكام، وقال: نقلنا فيها أقوال وتفسيرات السلف.

فيُقال لهذا الحاكي المُبتدئ ولمن وراءه:-

إنَّ ما سُقْتَهُ في هذه المسألة التي أخذت منك طويلاً لا علاقة لها من قريبٍ أو بعيدٍ بالجماعة المُقاتلة، ولا تصلح أبداً لتصحيح مسارها كما تزعم، لأنَّ الجماعة وغيرها من الجماعات التي سبقتها وأصَّلتْ لهذا الطريق إحياءً له ومواصلةً لسلسلة الطائفة المنصورة لم يقوموا ضدَّ مسلمٍ جائرٍ، ولا أخذوا بقول ابن حزم في هذه المسألة، بل عامَّة علماء هذه الجماعات على ما استقرَّ عليه قول المتأخرين من ترك الخروج على أُمراء المسلمين للمعاصي والفِسْقِ، ولكن خروج جماعات الجهاد كان لردَّة هؤلاء الحُكام وطوائفهم، فافْهَمْ لِتَأْتِيَ الأَمْرَ مِنْ بَابِهِ.

مسكين ابن حزم رحمه الله مما يصنعه فيه أمثال هذا الكاتب، وأمثال سلمان العودة، ذلك بأنَّ هؤلاء التالين على مذهب سلفهم في حرق كُتبه وتهجيره ونسفه، مع أنَّهم يعلمون أنَّهم لا يطمئنون لمسألة من مسائل العلم الخِلافيَّة حتى يَرُوغُونَ إلى كُتبه ويَنْهَلُونَ منها، هذا مع أني لستُ على مذهب ابن حزم في شيءٍ لا في الأصول ولا في الفروع التي خالفَ فيها الأئمة الأربعة، لكن أن يبرز الكلام في هذا الإمام عند كلِّ مسألة قال فيها قولاً له فيه سلفٌ على هذا الوجه ليس من العلم ولا الإنصاف في شيءٍ، فما هو السبب الداعي لأن يجعل الكاتب عنواناً كبيراً في بيان مَن هو ابن حزم؟

---

[١] الشأو: الغاية والأمَد. البازل: هنا كناية عن الرسوخ، يُقال للبعير إذا استكمل السنة الثامنة وطعن في التاسعة وفَطَر نابُه فهو حينئذ بازل وليس بعد البازل سنّ.

ثم يُقال تحت العنوان: «من هو ابن حزم الظاهري؟، وما هي أُصوله في النظر ومنهجه في الاستنباط؟، وما موقفه من مخالفيه؟».

وأنا أُقسم على كلِّ طالبِ عِلْمٍ يقرأ هذا الكلام أن ينصف بالحقِّ: ما الداعي لهذه المباحث في مسألة الخروج على أئمة الجور؟.

هل جماعات الجهاد اليوم على مذهب ابن حزم في هذا حتى يتم إسقاط الإمام فيسقط التابع؟.

هل ابن حزم هو ابن بكار في مسألة الخروج على أئمة الجُور، أم هو مذهب الأكثرين من السلف؟.

هل ذنبُ ابن حزم في هذا أنَّه ساق أسماء العلماء من صحابة، وتابعين، ومَن بعدهم الذين يقولون بجواز الخروج على أئمة الجور؟.

هل ظاهريَّة ابن حزم وعدم قوله بالقياس هي علَّة ترجيحه لمذهب الخروج؟.

هل أسلوب ابن حزم في كُتبه والذي نبَّه عليه العلماء قبل تنبيه سلمان العودة هو من يصنع نفسيَّة أهل الجهاد في جهادهم للقذافي وأمثاله؟.

ثمَّ إنَّ من أعجبِ العَجب أن يُناقش الرجل ويردّ عليه دون أن يذكر أصل كلامه، بل ولا يستوعب أدلته، إنَّما صحَّ في هؤلاء النَّاس قولهم:-

وَإِذَا مَا خَـلاَ الجَبَانُ بِأَرْضٍ طَلَبَ الطَعْنَ وَحْدَهُ وَالنِّزَالاَ[1]

أما مناقشة أدلَّتهم فليست من بابنا بشيءٍ، ولو أراد المرء التطويل والسير على مِنْوَال كاتب التصحيحات في العرض والاستعراض لَذمَّ نفسه قبل ذمِّ الذامِّين، فاللهمَّ غُفرانك.

[1] البيت للمتنبي من قصيدة: إذا خلا الجبان بأرض.